

Distr.: General  
8 June 2017  
Arabic  
Original: Spanish



مؤتمر الأمم المتحدة لدعم تنفيذ الهدف ١٤  
من أهداف التنمية المستدامة: حفظ المحيطات  
والبحار الموارد البحرية واستخدامها على نحو  
مستدام لتحقيق التنمية المستدامة

نيويورك، ٥-٩ حزيران/يونيه ٢٠١٧  
البند ٨ من جدول الأعمال  
المناقشة العامة

رسالة مؤرخة ٥ حزيران/يونيه ٢٠١٧ موجهة إلى رئيسي المؤتمر من الممثل الدائم لشيلي  
لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أحيل إليكم طيه نص البيان الخطي الذي قدمه وفد شيلي (انظر المرفق)، في إطار ممارسة حق الرد على الكلمة التي ألقاها رئيس دولة بوليفيا المتعددة القوميات، إيفو موراليس، في ٥ حزيران/يونيه ٢٠١٧، في مؤتمر الأمم المتحدة لدعم تنفيذ الهدف ١٤ من أهداف التنمية المستدامة: حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة، في إطار البند ٨ من جدول الأعمال. وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارها وثيقة من وثائق المؤتمر، في إطار البند ٨ من جدول الأعمال.

(توقيع) كريستيان باروس



## مرفق الرسالة المؤرخة ٥ حزيران/يونيه ٢٠١٧ الموجهة إلى رئيسي المؤتمر من الممثل الدائم لشيلي لدى الأمم المتحدة

### المؤتمر المعني بالمحيطات: الهدف ١٤ من أهداف التنمية المستدامة

رد على الكلمة التي ألقاها رئيس دولة بوليفيا المتعددة القوميات، إيفو موراليس، بمقر الأمم المتحدة يوم الاثنين ٥ حزيران/يونيه ٢٠١٧

أشار رئيس دولة بوليفيا المتعددة القوميات، إيفو موراليس، إلى شيلي في كلمته التي ألقاها أمام الجمعية العامة، يوم الاثنين ٥ حزيران/يونيه ٢٠١٧، في إطار مؤتمر الأمم المتحدة لدعم تنفيذ الهدف ١٤ من أهداف التنمية المستدامة: حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة.

### استخدام وإساءة استخدام الأمم المتحدة

تعرب شيلي عن بالغ أسفها لإقدام رئيس بوليفيا، إيفو موراليس، مرة أخرى على استخدام محفل متعدد الأطراف للإشارة إلى مواضيع تندرج حصرا ضمن العلاقة الثنائية بين شيلي وبوليفيا ولا تمت بصلة للمؤتمر المعني. وفي هذه المناسبة، استغل الرئيس إيفو موراليس المؤتمر الرفيع المستوى المعني بالهدف ١٤ من أهداف التنمية المستدامة للإشارة إلى مواضيع لا صلة لها بتاتا بالجهود الوطنية والإقليمية والعالمية لحفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة. ولا يرسى الهدف ١٤ من أهداف التنمية المستدامة هدفا أو غاية تتعلق بالوصول إلى البحر، ومن ثم فإن الرئيس موراليس يقوم بتأويل فيه تحريف لمضمون خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وللهدف ١٤، مبعثه خدمة أغراض محلية محددة وليس روح التفاهم ودعم خطة التنمية المستدامة العالمية للأمم المتحدة.

وليست هذه المرة الأولى التي يضلل فيها الرئيس إيفو موراليس محافل متعددة الأطراف ويستغلها ويستغل النية الحسنة لدى كافة أعضاء الأمم المتحدة لطرح مطالب تعوزها الصحة من ناحيتين: إذ يشوبها اللبس من حيث المضمون ومن حيث المحفل المختار ل طرحها. ولا تفهم بوليفيا حتى الآن أن الأمم المتحدة هي المحفل المتعدد الأطراف الرئيسي، حيث تجتمع البلدان لمناقشة وحلحلة مسائل تم العالم حقا وليس لتناول مطالب تخدم مصالح خاصة.

### المسألة معروضة على محكمة العدل الدولية

علاوة على ذلك، من المؤسف ومن غير اللائق أن تشير بوليفيا إلى تطلعها إلى الحصول على منفذ إلى البحر في هذا المؤتمر، إذ إن محكمة العدل الدولية، وهي أعلى هيئة قضائية في العالم، تنظر حاليا في مطالبة قدمتها بوليفيا في هذا الشأن. وتشير مبادئ إقامة العدل إلى أن على الأطراف التي لديها قضايا معروضة على المحكمة أن تمتنع عن القيام بأي إجراءات ترمي إلى توسل الجمعية العامة أو مجلس الأمن بخصوص نزاعات معروضة بالفعل على نظر الهيئة القضائية الرئيسية للأمم المتحدة. وإن رئيس بوليفيا قد أخل مرة أخرى بهذه القاعدة وتجاهل التزاماته الواضحة في هذا الصدد.

## تناقضات فيما يتعلق بالتنمية المستدامة

في مقابل الرؤية الخاصة والنفعية التي تبين عنها بوليفيا في هذا المؤتمر تبذل الدول الأعضاء جهودا حقيقية وصادقة على كل من الصعيد العالمي والإقليمي والوطني للنهوض بتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، لا سيما تحقيق أهدافها السبعة عشر.

والواقع أن بوليفيا أكدت أنها تلتزم التزاما خاصا بالتنمية المستدامة، بل وأنها روجت لمفهوم "أمننا الأرض". غير أنه في مقابل ما تفيد به من التزام قوي بحماية البيئة ترد باستمرار معلومات من مصادر متخصصة شتى تفيد مثلا بأن المعدل السنوي لإزالة الغابات في بوليفيا هو ٢٨٩ ٠٠٠ هكتار، ما يجعلها ضمن البلدان العشر الأكثر إزالة للغابات في العالم (منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة). وهذا أمر يبعث على القلق بوجه خاص لأن بوليفيا لديها سادس أكبر منطقة من مناطق الغابات المدارية في العالم.

ويقترن إزالة الغابات بتدهور التربة بفعل الزراعات الصناعية الأحادية المحصول. وتشير اتفاقية التنوع البيولوجي إلى أن المساحة المزروعة في بوليفيا زادت بنسبة ٢١ في المائة بين عامي ٢٠٠٥ و ٢٠١٢ وستزيد في عام ٢٠٢٥ بستة ملايين هكتار أخرى.

وفيما يتعلق بالصيد المستدام، هناك تناقضات بارزة بين ما أشار إليه الرئيس موراليس من عمل على حماية المحيط والتقارير التي ترد بشأن قوارب حاملة لعلم بلده تقوم بالصيد بشكل غير مشروع وغير مبلغ عنه وغير منظم في مناطق تديرها هيئات إقليمية لمصائد الأسماك. وكان هذا هو حال قارب الصيد "كاب فلاور" الذي يحمل العلم البوليفي والذي كشفت المنظمة الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك في جنوب المحيط الهادئ أنه ضالغ في مثل هذه الممارسات.

## تغير المناخ

فيما يتعلق بتغير المناخ، الذي يشغل بالنا جميعا نظرا للأخبار الأخيرة، لم تقدم بوليفيا أي معلومات بموجب اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ منذ عام ٢٠٠٩، وهي السنة التي سلّمت فيها أحدث تقرير وطني.

وبخصوص انبعاثات ثاني أكسيد الكربون، فإنها ظلت ترتفع في بوليفيا في السنوات الأخيرة، ما يجعل البلد ينحرف بوضوح عن مسار التنمية المستدامة. وتشير تقديرات البنك الدولي إلى أن بوليفيا عرفت ارتفاعا مهولا في الانبعاثات في السنوات الأخيرة إذ ارتفعت من ١٢ ٣٣٢ مليون طن من مكافئ ثاني أكسيد الكربون في عام ٢٠٠٧ إلى أكثر من ١٩ ٧٠٠ مليون طن في عام ٢٠١٣. ويجدر بالإشارة أن بوليفيا هي من البلدان القلائل التي لم تلتزم بأي رقم لتخفيض الانبعاثات في إطار اتفاق باريس.

**البلدان النامية غير الساحلية وبرنامج عمل فيينا لصالح البلدان النامية غير الساحلية للعد ٢٠١٤-٢٠٢٤**

فيما يتعلق بإشارات الرئيس موراليس إلى مجموعة البلدان النامية غير الساحلية، تأسف شيلي لما انطوت عليه من خلط مفاهيمي وتناقض في الخطاب. فللأسف، ما برحت بوليفيا منذ مدة تخلط بنودا على خطة البلدان النامية غير الساحلية بمواضيع أخرى غير مدرجة في برنامج عمل فيينا. وهكذا، تعلن بوليفيا أنها تنتمي إلى مجموعة البلدان النامية غير الساحلية لكنها تضيف أنها في حقيقة الأمر

بلد "محروم مؤقتاً" من الساحل، متناقضة على هذا النحو مع التسمية التي اختارها البلدان النامية غير الساحلية ومستخدمة تعبيرا لم تقبل به لا البلدان النامية غير الساحلية ولا الأمم المتحدة.

والصيغة التي تستخدمها بوليفيا تُغيّر المعنى المقصود في برنامج العمل الذي اعتمدته البلدان النامية غير الساحلية، وتقوض الجهود التي تبذلها البلدان الأعضاء في هذه المجموعة وعددها ٣١ بلدا عضوا وتنازل كذلك من ثقة بلدان العبور. إن بوليفيا تستخدم منبر البلدان النامية غير الساحلية وبرنامج العمل لأغراض خاصة بها. فلا برنامج العمل ولا اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، اللذين أشار إليهما الرئيس موراليس، يرسى "حقا في منفذ إلى البحر"، وهو حق لا وجود له.

ومما يسترعى الانتباه أيضا أن بوليفيا لم تنضم إلى اتفاق تيسير التجارة الذي اعتمدته منظمة التجارة العالمية في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، على النحو المنصوص عليه في الفقرة ٢٤ من برنامج عمل فيينا. وقد وقعت شيلي وصدقت على هذا الاتفاق الهام. وإضافة إلى ذلك، أشار الرئيس موراليس إلى أن الوقت الذي يستغرقه النقل برا إلى الموانئ الشيلية طويل جدا، في حين أن شيلي تمتلك تماما للفقرة ٢٥ من برنامج عمل فيينا التي تنص على تقليل وقت السفر على طول الممرات لكي يتسنى نقل الشحنات العابرة بسرعة تتراوح بين ٣٠٠ و ٤٠٠ كيلومتر في كل ٢٤ ساعة. وفي حالة العبور بين أريكا ولاباس، وهو الأكثر انسيابية من الناحية التجارية، تبلغ المسافة ١٩٠ كيلومترا وتتطلب وقتا أقل بكثير من المهدف المحدد في الفقرة ٢٥ من برنامج العمل.

### مشاركة القطاع الخاص

اعتزضت بوليفيا أيضا على مشاركة القطاع الخاص في التنمية المستدامة التي شجعتها الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، لا سيما في مجال إدارة الموانئ. وجميع من يدركون قواعد تعددية الأطراف يدركون أنه من غير اللائق البتة التفوه بهذه الانتقادات في مقر هيئة متعددة الأطراف. إن الأمر يتعلق بشأن سيادي يندرج ضمن الحيز السياسي في كل بلد، وهو مفهوم تدافع عن بوليفيا كثيرا في الأمم المتحدة، إلا عندما يتعلق الأمر بشيلي. وعلى سبيل المثال فقط، يتضمن برنامج عمل فيينا ١٧ إشارة إلى القطاع الخاص، وجميعها إشارات إيجابية.

وبصورة محددة، لا تنطوي الامتيازات الخاصة التي تدار بواسطتها بعض الموانئ الشيلية على تقييد أو تحديد حرية المرور العابر الممنوحة لبوليفيا بموجب معاهدة دولية. وثمة زيادة مطردة في المبادلات التجارية الخارجية البوليفية التي تتم عبر الموانئ الشيلية. وتشير أرقام المعهد البوليفي للتجارة الخارجية نفسه إلى أن الفترة ما بين ٢٠١١ و ٢٠١٥ شهدت تصدير شحنات، عبر الطريق تامبو كيمادو - تشارانيا (بوليفيا) - أريكا (شيلي)، تقدر بأكثر من ٥ ملايين طن، وهو ما يمثل زيادة بنسبة ٦ في المائة.

وفي الفترة نفسها، بلغت الواردات ٨,٥ ملايين طن، ما يمثل زيادة كبيرة قدرها ٢٤ في المائة. وأكد المعهد البوليفي للتجارة الخارجية ذاته أن الطريق تامبو كيمادو - تشارانيا (بوليفيا) - أريكا (شيلي) كان في عام ٢٠١٦ ثاني أهم طريق لصادرات بوليفيا من المنتجات الرئيسية، حيث بلغ مجموع الصادرات التي مرت عبره ٢٨١ ٢٩ ١٠ طنا. وأشار المصدر نفسه، إلى أن الطريق أيوني - أويافي (بوليفيا) - أنتوفاغاستا (شيلي) كان ثالث أهم طريق، حيث بلغت الصادرات التي مرت عبره ٩٥٨ ٧٧٨ طنا.

## التوقف عن العمل في الموانئ الشيلية

فيما يتعلق بادعاءات حدوث خسائر نتيجة للتوقف عن العمل أو الإضراب في الإقليم الشيلي، تكرر شيلي تأكيد أنه ليس هناك بلد في منأى عن تظاهرات العمال للمطالبة بتحسين أوضاعهم، وهي تظاهرات وقعت في شيلي مثلما وقعت في بوليفيا. والواقع أن بوليفيا قامت في عدة مناسبات بقمع تلك التظاهرات العمالية، بما فيها تظاهرات عمال النقل.

ومجدد بالإشارة أنه تم تنظيم نوبات "طارئة" أو نوبات "تمليها الضرورة الأخلاقية" خلال كافة التظاهرات العمالية في شيلي، ما يعني أن الجمارك والموانئ ظلت تعمل. ولم يكن هناك البتة توقف كامل عن العمل في هذين القطاعين، ومن ثم فإن الأرقام التي أشار إليها الرئيس موراليس بخصوص الخسائر المحتملة في الاقتصاد البوليفي ليس لها أي أساس من المصادقية.

وتلتزم شيلي بالاستماع إلى عمالها وتذكر أيضا أن مثل هذه التظاهرات العمالية يمكن أن تحدث في البلدان المجاورة. وفي هذا الصدد، تكرر شيلي تأكيد ما تنص عليه مبادئ القانون الدولي من أن عمليات التوقف عن العمل أو الإضرابات التي تقوم بها النقابات والرابطات المهنية لا تعزى إلى الدول المعنية.

## خلاصات

إن لدى مؤتمر الأمم المتحدة الرفيع المستوى المقرر عقده في الفترة من ٥ إلى ٩ حزيران/يونيه غاية جد محددة وهي: دعم تحقيق الهدف ١٤ من أهداف التنمية المستدامة وتبادل الخبرات وأفضل الممارسات الرامية إلى حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة.

غير أن رئيس بوليفيا، إيفو موراليس، أخطأ مجددا في كلمته من حيث مضمون الكلمة ومن حيث استغلاله الأمم المتحدة لخدمة مصالحه الخاصة. وشوش على مفاهيم أساسية في أسس تعددية الأطراف الحديثة وعلى الغرض المحدد للمؤتمر المعني بالهدف ١٤ من أهداف التنمية المستدامة، وتجاهل الاتفاقات الرئيسية المتعلقة بالبيئة وبرنامج عمل فيينا لصالح البلدان النامية غير الساحلية للعقد ٢٠١٤-٢٠٢٤. وإن تناقضاته وحججه الواهية أو التضليلية إنما تؤكد أنه يفتقد المصادقية في المجتمع الدولي.